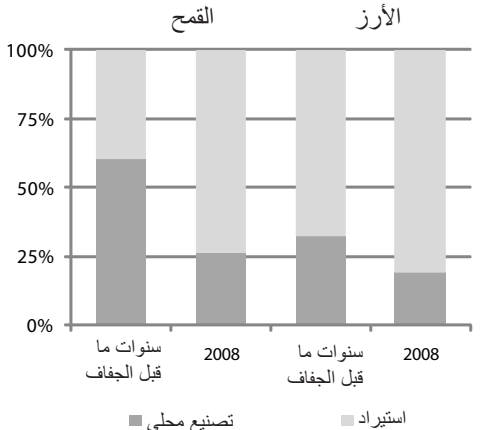


يوم الأغذية العالمي

الغذائية بلغ ٢,٥٨٠ سرعة حرارية عام ٢٠٠٧. وبناء عليه، فإن حصة الطاقة الغذائية تفوق طلب الأسر عليها وتفرض، بالتالي، قيوداً أقل على الإستهلاك. ويوضح هذا الأمر مرة أخرى أن عدم استهلاك مليوني شخص في العراق ما يكفي من الغذاء علي وتيرة يومية وتضورهم جوعاً يعزى إلى أنهم عاجزون مادياً عن شراء المواد الغذائية.

مصدر توفير البقول



توفر الغذاء وإمكانية الحصول عليه في العراق

«تعاني نسبة 7% من سكان العراق من الجوع أو العجز الغذائي»

تنتشر ظاهرة انعدام الأمن الغذائي في العراق لأن السكان يفتقرون إلى الموارد المالية اللازمة لشراء كمية كافية وذات نوعية جيدة من الغذاء. وليس لأسباب تعزى إلى عدم توفره. وإلى جانب ما يتم إنتاجه من السلع محلياً، تتوفر المنتجات الغذائية المستوردة بكثرة في الأسواق العراقية. وفيما يتعلق بالمحاصيل الأساسية مثل القمح والأرز، فإن الطلب يفوق العرض من الإنتاج المحلي. وعموماً، تتم تلبية 6٠٪ من الطلب على القمح من الإنتاج المحلي، ولكن نتيجة للجفاف تم تلبية 26٪ فقط من الطلب على القمح خلال العام ٢٠٠٨. والأمر سيان بالنسبة لمحصول الأرز، فتمت تلبية أقل من ثلث طلب الأسر على الأرز عن طريق الإنتاج المحلي ولكن نتيجة للجفاف تم تلبية 1٩٪ فقط من الطلب على الأرز خلال العام ٢٠٠٨.

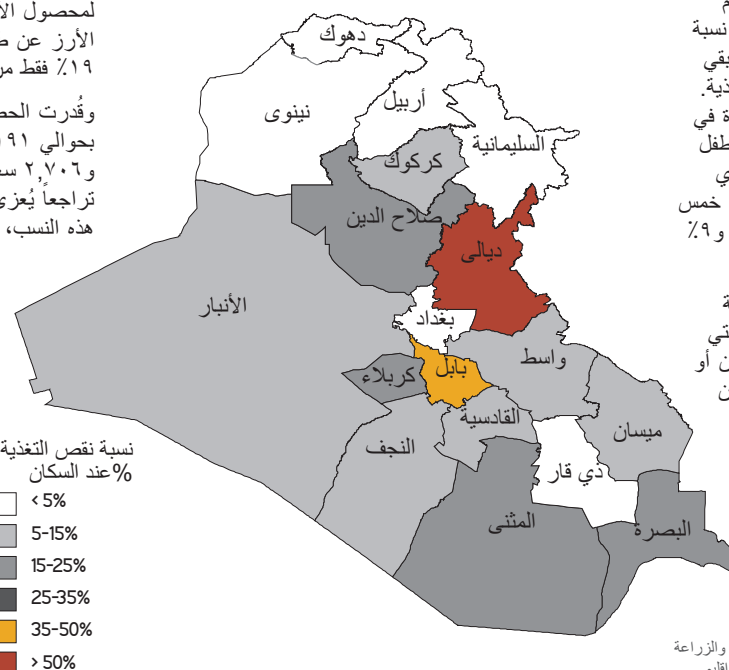
وُقِّدَت الحصة الوطنية من الطاقة الغذائية في العراق بحوالي ٣,١٩١ سرعة حرارية للفرد في عام ٢٠٠٧ و٢,٧٠٦ سرعة حرارية للفرد عام ٢٠٠٨ – أي أنها شهدت تراجعاً يُعزى إلى ظروف الجفاف القاسية. ومقارنة مع هذه النسب، نجد أن معدل حصة الفرد الواحد من الطاقة

خاصة في محافظات البصرة وديالى وبابل وصلاح الدين وكربلاء والموثلي، حيث يتراوح معدل انتشار العجز الغذائي من ١٧٪ إلى ٥١٪.

| نسبة الأطفال دون سن الخامسة ممن يعانون من: | ٢٠٠٥ | ٢٠٠٧ |
|--|------|------|
| التقزم | ٢٥,٩ | ٢١,٤ |
| الهزال | ٩ | ٤,٧ |
| نقص الوزن | ١٥,٧ | ٩,١ |

المصدر: التحليل الشامل للأمن الغذائي والفئات الهشة في العراق الذي أجرته حكومة العراق وبرنامج الأغذية العالمي عام ٢٠٠٦، والتحليل الشامل للأمن الغذائي والفئات الهشة في العراق الذي قام به كل من حكومة العراق وبرنامج الأغذية العالمي عام ٢٠٠٨.

خارطة الجوع في العراق ٢٠٠٧



المصدر: العجز الغذائي في العراق – قام به برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة واليونيسيف والجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات وهيئة إحصاء إقليم كردستان لعام ٢٠١٠.

تُعاني نسبة ٧٪ من سكان العراق من الجوع أو العجز الغذائي، أي أنهم لا يستهلكون القدر اليومي الكافي من السرعات الحرارية لتلبية الحد الأدنى من احتياجاتهم^١. ويسعى العراق إلى خفض هذه النسبة لتبلغ ١٪ بحلول عام ٢٠١٥ (الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية). وعلى الرغم من إجراء تقدم على صعيد الحد من الجوع في العراق، لا يزال ثمة أكثر من مليوني شخص لا يحصلون على كفايتهم من الغذاء^٢.

خلال تسعينيات القرن الماضي، أدى ارتفاع أسعار المواد الغذائية والصراع والعقوبات إلى ارتفاع نسبة العراقيين الذين لا يستهلكون مقدار الطاقة اليومية الموصى بها من نسبة ٢٪ في عام ١٩٩٠ إلى ذروة بلغت ٣٠٪ في عام ١٩٩٨. وعلى الرغم من انخفاض نسبة الجوعى خلال العقد الماضي، فقد بقي العراق يعاني من مشاكل سوء التغذية. ومع أن مستويات سوء التغذية أخذت في التحسن، فلا يزال يعاني أكثر من طفل من كل خمسة أطفال في العراق (أي نسبة ٢٢٪) ممن تقل أعمارهم عن خمس سنوات من التقزم و٥٪ من الهزال و٩٪ من نقص الوزن^٣.

يظهر العجز الغذائي والجوع بصفة خاصة في الأسر الكبيرة والأسر التي يكون معيها الرئيسي من كبار السن أو عاطلاً عن العمل أو غير نشط اقتصادياً أو أمياً أو ممن يعتمد دخله بصورة رئيسية على الزراعة، ويعتبر هذا النوع من الأسر من بين أكثر الفئات ضعفاً ويُعدوا من المعوزين وتنتشر هذه العائلات بشكل خاص في المناطق الريفية حيث تكون الفرص الاقتصادية والحصول على الدخل من موارد غير تلك المتأتية عن الزراعة محدودة جداً.

وتتركز الأسر المحرومة من الغذاء بصورة

١. العجز الغذائي في العراق – قام به برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة واليونيسيف والجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات وهيئة إحصاء إقليم كردستان لعام ٢٠١٠.

٢. المرجع السابق

٣. المرجع السابق

ما هو الجوع؟

إن سوء التغذية اليومية هو أحد أشكال الجوع الأقل ظهوراً للعيان – بيد أنه يطال في تأثيراته عدداً كبيراً من الناس، إذ يعيش ضحاياه على كمية سعرات حرارية تقل بكثير عن تلك الموصى بها والتي يحتاجها الشخص العادي ليعتد بصحة سليمة. للتعويض عن نقص الطاقة التي يحتاجها الجسم، يحدث تباطؤ في الأنشطة الجسدية والعقلية؛ فعقل من يتضور جوعاً عاجز عن التركيز، وجسد من يتضور جوعاً عاجز عن المبادرة، والطفل الذي يتضور جوعاً يفقد أي رغبة في اللعب والدراسة. كما أن الجوع يُضعف جهاز المناعة، ونتيجة الحرمان من التغذية السليمة، فإن الأطفال الجياع عرضة للمخاطر بشكل خاص ويصبحون شديداً الضعف وعاجزون عن محاربة المرض وقد يتعرضون للوفاة نتيجة الإصابة بعدوى شائعة مثل الحصبة والإسهال. في كل عام يقضي زهاء ١١ مليون طفل تقريباً في جميع أنحاء العالم نحبهم قبل بلوغهم سن الخامسة؛ وتُعزى نسبة ٥٣٪ من تلك الوفيات لسوء التغذية. واليوم، لا يحصل شخص واحد تقريباً من كل ستة أشخاص على ما يكفي من الغذاء ليتمتع بحالة صحية جيدة ويحظى بحياة مفعمة بالنشاط، الأمر الذي من شأنه جعل الجوع وسوء التغذية من المخاطر التي تهدد الصحة في جميع أنحاء العالم.

(كولفيلد وغيره، المجلة الأمريكية للتغذية الطبية، ٢٠٠٤ تموز)

«تعاني أكثر من طفل من كل خمسة أطفال في العراق (٢٢٪) ممن تقل أعمارهم عن خمس سنوات من التقزم»

الركيزة الثانية إلى تحسين قدرات المؤسسات الزراعية العامة. أما الركيزة الثالثة لهذه الإستراتيجية فهي تشمل الاستثمارات في قطاع الري والبنية التحتية في الأرياف والأسواق الزراعية وإعادة تأهيل المعدات الزراعية وتقديم خدمات الإرشاد الزراعي والصحة الحيوانية.

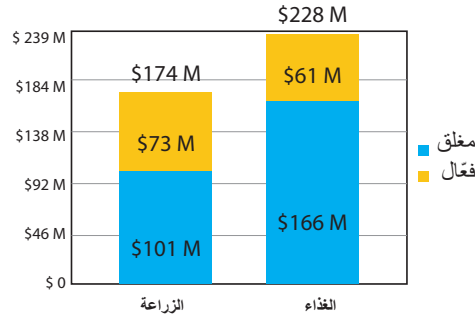
يقدم برنامج الأغذية العالمي الدعم لوزارة التربية في تنفيذ البرنامج الوطني للتغذية المدرسية في العراق، وسيقوم البرنامج بتنفيذ هذا خلال العام الدراسي ٢٠١٠-٢٠١١، مستهدفاً المناطق الأكثر فقراً في العراق في الوقت الذي يسعى فيه البرنامج، على نحو متزامن، إلى بناء قدرات وزارة التربية في تنفيذ هذا المشروع اعتباراً من أيلول/سبتمبر ٢٠١١ وما بعده. ويجري استكمال هذا البرنامج بدعم يقدمه برنامج الأغذية العالمي للحكومة العراقية في إصلاح شبكات الحماية الاجتماعية لفئات الضعيفة.

«انخفضت حصة القطاع الزراعي في نسبة إجمالي الناتج المحلي غير النفطي من ٢٩٪ إلى ٨٪ بين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٨»



الصورة بعدسة: اليونيسيف العراق/٢٠٠٨/ صباح عرار

استجابة الأمم المتحدة والحكومة



أكدت حكومة العراق على الالتزامات التي قطعتها لتحقيق الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية المتمثل بالقضاء على الفقر المدقع والجوع. وتهدف الحكومة من خلال خطة التنمية الوطنية للأعوام ٢٠١٠-٢٠١٤ إلى زيادة التنمية الزراعية وتحقيق الاكتفاء الذاتي وتحسين سبل العيش والأمن الغذائي الوطني.

وتماشياً مع تلك الخطط، ستقوم الأمم المتحدة بتقديم الدعم اللازم للحكومة العراقية لتحقيق هذه الأولويات من خلال إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للأعوام ٢٠١١-٢٠١٤ مع إيلاء تركيز خاص على البيئة وتقديم الخدمات الأساسية في المجتمعات التي تعتمد على الزراعة وضمن التغذية لفئات الأكثر ضعفاً.

تقوم الخطة الإستراتيجية متوسطة الأجل المعنية بالزراعة الصادرة عن وزارة الزراعة والتي تحظى بدعم منظمة الأغذية والزراعة للأعوام ٢٠٠٨-٢٠١٢، على ثلاثة ركائز؛ تقدم الركيزة الأولى منها الدعم لإجراء إصلاحات على السياسات من أجل توفير بيئة مواتية لقيام قطاع زراعي قائم على السوق، بينما تهدف

٥. حكومة العراق، خطة التنمية الوطنية ٢٠١٠-٢٠١٤.
٦. فريق الأمم المتحدة القطري في العراق، إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للأعوام ٢٠١١-٢٠١٤ (٢٠١٠)

عام ٢٠٠٨، خسر المزارعون حوالي ٥٥٪ من نسبة حصاد القمح الخاص بهم. ولا تزال الآثار المجتمعة لارتفاع أسعار المواد الغذائية والمحاصيل السيئة في زيادة احتمالات الفقر والحرمان من الطعام لا سيما في المناطق الريفية.

الجفاف وتأثيره على الزراعة



المناطق المتأثرة/ إجمالي الأراضي

المصدر: منظمة الأمم المتحدة للغذاء والزراعة / وحدة تحليل المعلومات بين الوكالات ٢٠٠٩

«يوفر نظام توزيع الحصة التموينية الوطني طاقة غذائية قدرها ٥٣% من مجموع ما يستهلكه العراقيون اليوم»

نظام توزيع الحصة التموينية الوطني في العراق

تستلّي لحكومة العراق احتواء الجوع من خلال نظام توزيع الحصة التموينية، وهو نظام شامل للحصص الغذائية يُدار العمل به في أوائل التسعينيات. ويوفر هذا النظام طاقة غذائية قدرها ٥٣٪ من مجموع ما يستهلكه العراقيون اليوم. وعموماً، تنفق الأسر العراقية ما معدله ٣٥٪ من متوسط الدخل على الغذاء، وترتفع هذه النسبة لتبلغ ٥٣٪ بين الأسر الفقيرة في المحافظات الجنوبية والشمالية.

وبما أن العراق شرع الآن في إصلاح نظام الحصة التموينية، فيتم بذل جل الجهود لضمان عدم تعرض الأشخاص الأكثر ضعفاً للجوع خلال عملية الإصلاح هذه وللتوصل إلى حلول مستدامة وطويلة الأجل لمشكلة الجوع في العراق.

ويعتمد تحقيق الهدف الإنمائي الأول من الأهداف الإنمائية للألفية المتمثل في القضاء على الفقر المدقع والجوع على قدرة العراق على التصدي للأسباب الكامنة وراء المشكلة. وهذا يعني معالجة القضايا المتعلقة بالأمن والتنوع الاقتصادي والنمو وإتاحة فرص العمل وإدارة الموارد المائية وتقديم خدمات الإرشاد الزراعية.

الزراعة والأمن الغذائي في العراق

لدى قطاع الزراعة في العراق الإمكانيات للمساهمة في القضاء على الجوع من خلال إنتاج المواد الغذائية وإتاحة فرص عمل مستدامة وتوفير أسس النمو للصناعات الأخرى. وقد انخفضت حصة القطاع الزراعي في نسبة إجمالي الناتج المحلي غير النفطي من ٢٩٪ إلى ٨٪ بين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٨. ولا يزال القطاع الزراعي يعاني من انخفاض الإنتاجية بشكل خاص بسبب ضعف إدارة المياه وعدم ملائمة البنية التحتية ورداءة نوعية التربة إلى جانب الافتقار إلى خدمات الإرشاد الزراعي. بالإضافة إلى ذلك، أثرت الظروف المناخية سلباً على الإنتاجية خلال السنوات الأخيرة، حيث أدى الجفاف الشديد الذي أصاب حوالي ٣٩٪ من الأراضي الزراعية إلى انخفاض الغطاء النباتي فيها على مدار عامين متتاليين بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٩. ففي

٤. المرجع السابق